

الدرس التاسع والستون

تمة كلام العلامة الطباطبائي:

ولا بأس باستعراض ما تقدم به الطباطبائي في الميزان⁽¹⁾ في مسألة قوامة الرجال بصورة عامة حيث عقد لذلك بياناً مستقلاً تحت عنوان «كلام في معنى

1 - الميزان، ج 4، ص 346.

صفحه 207

قيومية الرجال على النساء» قال فيه:

«إن تقوية القرآن الكريم لجانب العقل الإنساني السليم وترجيحه أياه على الهوى واتباع الشهوات والخضوع لحكم العواطف والاحساسات الحادة وحثه وترغيبه في اتباعه وتوصيته في حفظ هذه الوديعة الإلهية عن الضياع، مما لا ستر عليه، ولا حاجة إلى إيراد دليل كتابي يؤدي إليه فقد تضمن القرآن الكريم آيات كثيرة متكررة في الدلالة على ذلك تصريحاً وتلويناً وبكل لسان وبيان، ولم يهمل القرآن مع ذلك أمر العواطف الحسنة الطاهرة ومهام آثارها الجميلة التي يتربى بها الفرد ويقوم بها صلب المجتمع، كما في قول تعالى: (أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحْمَاءُ بَيْنَهُمْ...) (1) □ (خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً...) (2) □ (قُلْ مَنْ حَرَمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالْطَّيَّبَاتِ...) (3)، لكنه عدلها بالموافق لحكم العقل، فصار اتباع حكم هذه العواطف والميول أتباعاً لحكم العقل وقد مر في بعض المباحث السابقة أن من حفظ الإسلام لجانب العقل وبينائه أحكماته المشرعة على ذلك أن جميع الأعمال والأحوال والأخلاق التي تبطل استقامة العقل في حكمه... والباحث المتأمل يحدس من هذا المقدار أن من الواجب أن ينفوض زمام الأمور الكلية والجهات العامة الاجتماعية التي ينبغي أن تدبرها قوة العقل ويجتنب فيها من حكمة العواطف والميول النفسانية كجهات الحكومة والقضاء وال الحرب ينفوض إلى من يمتاز بمزيد من العقل ويضعف فيه حكم العواطف، وهو قبيل الرجال على النساء، وهو كذلك والستة النبوية التي هي ترجمان البيانات القرآنية بينت ذلك وسيرته جرت على ذلك أيام حياته، ولا أعطى امرأة منصب القضاء ولا دعاهن إلى غزارة بمعنى دعوتهن إلى أن يقاتلن، وأماماً غيرها من الجهات كجهات التعليم والتعلم والمكاسب والتمريض والعلاج

1 - سورة الفتح، الآية 28.

2 - سورة الروم، الآية 21.

3 - سورة الاعراف، الآية 32.

مما لا تنافي نجاح العمل فيها مداخلة العواطف فلم تمنعهن السنة ذلك والسيرة النبوية تمضي كثيراً منها».

نظر الاستاذ:

تقدم الكلام في أن الآية الشريفة لا تفيض بالاطلاق في قوامة الرجال على النساء، بل تتحدد بدائرة الزوجية والتفضيل الوارد فيها إنما يختص بباب الإرث، ولكن كلام العالمة المتقدم يبحث في أحد محاوره في تأكيد القرآن الكريم على العقل ودوره في حركة الحياة ونلاحظ عليه:

أولاً: أن تأكيد القرآن الكريم على مسألة العقل والتعقل وإن وردت في كثير من الآيات الكريمة من قبيل قوله تعالى: «أَفَلَا يعقلون» وغيرها، إلا أن مفادها لا يختص بالأمور العامة والجهات الاجتماعية بل تشمل جميع الأمور، والمخاطب فيها الرجال والنساء على السواء، أي إن اطلاقها يشمل الرجال النساء.

ثانياً: أما الآيات التي تتحدث عن العواطف كقول تعالى: (أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحْمَاءُ بَيْنَهُمْ...) فإنها تتعلق بالنبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) نفسه، أي أن النبي على أعلى درجة من الرحمة والعطف على المؤمنين، وهكذا (لَتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً...) فإنها ذات طرفين فالمحظى أو العاطفة مطلوبة من الرجل والمرأة أحدهما تجاه الآخر.

الثالث: أما قوله إن العواطف يجب تعديلها بالموافقة لحكم العقل وأن العواطف ينبغي أن تكون بصورة متعارفة فلا يجوز كبتها ولا يجوز اطلاق سراحها لتجاوز حدودها، فهو كلام متين ولا غبار عليه، ولكن مورد الكلام هو أن هذه المقدمات لا تنتج ضرورة تسليم الأمور العامة إلى من يمتاز بمزيد العقل وهو الرجال، أي أن العالمة قد بني كلامه هذا على أصل موضوعي مسلم هو أن الرجال يمتازون بمزيد العقل على النساء، ثم رتب عليه النتائج المذكورة، في حين أن هذا

أول الكلام، فكيف نستفيد من «الرجال قوامون على النساء» أن الرجال يمتازون بمزيد العقل على النساء؛ والخلاصة أن قوله بأن الجهات العامة ينبغي تسليمها بيد من كان يتمتع بمزيد العقل هو كلام صحيح، ولكن أن يكون هذا الكلام مختص بالرجال دون النساء فلا وجه له.

أما أن النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) لم يجعل امرأة وآلية أو قاضية فلا يدل على عدم صلاحيتها لهذا المقام بل إن ظروف ذلك الزمان لم تكن تسمح بذلك فحتى لو عين النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) امرأة لمثل هذه المناصب لما كان العرب يقبلون بذلك، وعلى أية حال لم يرد في كلمات الفقهاء في باب شروط مرجع التقليد أن يكون أعمدهم.

التحقيق في روایة:

وقد أورد الصدوق في «علل الشرائع» في ذيل الآية الشريفة روایة تخص مورد البحث، وهي «حديثنا محمد بن علي ماجيلويه القمي» وسند الصدوق إلى محمد بن علي ماجيلويه صحيح، «عن عمته» وهو محمد بن أبي القاسم عبيد الله عمران سيد من أصحابنا القميين، ثقة «عن أحمد بن أبي عبدالله» وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي الذي كان في قم وبما أنه كان ينقل من الضعفاء فقد أخرجه أحمد بن محمد بن عيسى من قم، ثم ندم على اخراجه وأعاده باحترام فائق ومشي في جنازته حافياً، وعلى أية حال فإن هذا الرواية ثقة «عن أبي الحسن البرقي» ثقة «عن عبد الله جبل الكتاني» ثقة مشهور «عن معاوية بن عمار عن الحسن

بن عبد الله عن أبيه عن جده الحسن بن علي بن أبي طالب (عليه السلام)» فمن حيث السند لا يوجد إشكال «قال: جاء نفر من اليهود إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فسألته عن مسائل، فكان فيما سأله عنه قال له: ما فضل الرجال على النساء؟ فقال النبي: كفضل السماء على الأرض وكفضل الماء على الأرض فالماء يحيى الأرض وبالرجال يحيى النساء، ولو لا الرجال ما خلق النساء يقول الله عزوجل: «الرجال

صفحه 210

قوامون على النساء» قال اليهودي: لأي شيء كان هكذا؟ فقال النبي: خلق الله عزوجل آدم من طين ومن فضله وبقيته خلقت حواء وأول من أطاع النساء آدم فأنزله الله عزوجل من الجنة وقد بين فضل الرجال على النساء في الدنيا ألا ترى إلى النساء كيف يحضرن ولا يمكنهن العبادة من القذارة والرجال لا يصيّبهم شيء من الطمث؟ فقال اليهودي: صدقت يا محمد».